

أوراق عمل



The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship
معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة
www.activearabvoices.org



النقد المرتحل: مناهضة الإمبريالية، والجندر، والخطابات الحقوقية

هدى الصدة



النقد المرتحل: مناهضة الإمبريالية، والجنود، والخطابات الحقوقية

هدى الصدة

أستاذة في اللغة الإنكليزية والأدب
المقارن في جامعة القاهرة وناشطة
في مجال حقوق الإنسان. تشمل
اهتماماتها البحثية مجالات دراسات
الجنود، وحقوق المرأة، والتاريخ
الشفوي.

حول معهد الأصفرى في الجامعة الأميركية في بيروت






يعمل المعهد على دعم الوعي العام بدور المجتمع المدني لرصد وتحليل أشكال المبادرات المدنية المختلفة في مجالات القانون والحوكمة والثقافة وإدارة الصراعات في المنطقة، ويحاول نشر أنماطاً جديدة لتثمين هذه المبادرات عبر عقد الاجتماعات الشهرية والندوات والمحاضرات وورش العمل والمؤتمرات والندوات، فضلاً عن المدونة الخاصة بالمعهد، بالإضافة إلى مطبوعات المركز.

ويُعدّ معهد الأصفرى شريكاً فاعلاً بالجامعة الأميركية في بيروت، يشارك في إثراء التزام الجامعة بخدمة وتثقيف والتفاعل مع المجتمع اللبناني. ويقوم المعهد حالياً بتطوير اختصاص ثانوي عن المجتمع المدني والفعل الجماعي على مستوى التعليم العالي. وأخيراً وليس آخراً، يقوم المعهد بتنمية برامج البحثية الثلاث: المجتمع المدني والقانون والحوكمة؛ الثقافة ك مقاومة؛ المجتمع المدني في سياقات النزاع وما بعد النزاع.

يسعى معهد الأصفرى للمجتمع المدني والمواطنة، وهو مركز أبحاث للعلوم الاجتماعية عن المنطقة العربية، إلى تمكين الجسور بين الأكاديميين والنشطاء وصانعي السياسات وعموم المهتمين لاستكشاف كافة الأشكال التقليدية أو المبتكرة لدعم عمليات الديمقراطية التشاركية، ومساءلة عمليات صنع السياسات المحلية، لتحفيز جهود المجتمع المدني وتكريس مبادئ المواطنة الفعّالة في العالم العربي.

في هذا الإطار، يركّز المعهد على تنظيم ورش وبرامج عمل تدريبية للشباب والصحفيين والنشطاء إلى جانب قيامه بمهام البحث الأكاديمي وإنتاج المعرفة داخل وخارج الجامعة الأميركية في بيروت. كما يقوم المعهد بتنظيم فرق بحثية جماعية في مجالات متعلّقة بالمشاركة السياسية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛ إضافة إلى إصدار توصيات لدعم مشاركة المواطنين والمواطنات، وتعزيز دور المجتمع المدني في الوساطة والمداولات والتنظيم الذاتي.

P.O. Box 11-0236 Riad El Solh,
Beirut 1107 2020, Lebanon
www.aub.edu.lb/asfari

 +961-1-350 000-1 ext 4469
 asfariinst@aub.edu.lb
 ActiveArabVoices.org
  AsfariInstitute

Bridging Academia and Activism



ملخص

تشترك هذه المقالة مع مدرسة النسوية المناهضة للإمبريالية في نقدها للخطابات الحقوقية، وبالتحديد حينما يستخدم منهج نقد الامبريالية كعدسة نظرية لفهم أو تقييم حركات حقوق المرأة، أو الحملات المرتبطة بالجنس طلباً للعدالة في سياقات غير ديمقراطية. أذهب الى أن النقد المناهض للإمبريالية عالق بين ثنائية العالمية في مقابل النسبية الثقافية، أي في سردية فوقية لا تلتفت إلى التفاصيل، أو إلى السرديات الشخصية للنضال والتكيف، أو ما يمكن أن يشكل شظايا التاريخ الضرورية لفهم شامل للحظات تاريخية؛ يهمل النقاد المناهضون للإمبريالية المداخلة النظرية الهامة لـ «إدوارد سعيد» حول «نظرية الارتحال»، وكيف أنّ «الارتحال» إلى سياق آخر يمكن عملية جديدة من خلالها يتم استيعاب النظرية أو المفهوم، فتنبثق معانٍ جديدة تتلاءم مع السياق الجديد؛ بالإضافة إلى أنه في كثير من الحالات، لم تنتبه النسوية المناهضة للإمبريالية إلى البعد الجيوسياسي للنقد، أي أنّ معاني وعواقب النقد يمكن أن تكون مختلفة بشكل جذري في سياقات مختلفة وعلى خلفية علاقات قوة مختلفة. ومن ثم أطرح الأسئلة التالية: كيف تتغير الأفكار/النماذج/المفاهيم حينما ترتحل؟ أو، كيف تدمج الأفكار الجديدة في سياقات مختلفة أو كيف يتم استيعابها أو استقطابها؟ ما هي تداعيات/عواقب النقد النسوي/المناهض للإمبريالية حينما يرتحل ويستخدم كإطار لتفسير عوالم مختلفة؟ من يستخدم النقد المناهض للإمبريالية ولأي غايات في تلك السياقات الجديدة؟ ومن يستخدم المقاربة الحقوقية ولأي غاية؟

قائمة المحتويات

2 حول معهد الأصفرى فى الجامعة
الأميركية فى بيروت

4 ملخص

8 المقدمة

12 العنف ضد النساء:
حالة مصر



7

18 النقد المرتحل

23 ملاحظات ختامية

تقدم علاجات مناسبة وذات تأثير واسع للظلم ("براون" ٢٠٠٤، ص ٤٦١-٢)؛ وأنها تشكل نوعًا من الاستنثار الامبريالي ("كورنوال" و"مولينيه" ٢٠٠٦؛ «أبولغد» ٢٠١٣).

كل ما سبق من نقد له أساس صلب في النظرية والتطبيق. ولا غضاضة في القول إن المناصرين لاستخدام إطار الحقوق يعترفون بصحة تلك الانتقادات المذكورة أعلاه ولكنهم في نفس الوقت يحذرون من مخاطر المبالغة في تضخيم العيوب التي قد تؤدي إلى التغاضي عن الإيجابيات والانجازات التي تحققت بفضل تبني المنهج الحقوقي. وكما يوجد أدبيات أكاديمية كثيرة تنتقد النموذج الحقوقي في الناشطة، يوجد أيضًا قدر مماثل من الأدبيات التي تشترك مع تلك الانتقادات وتفندها. ففي مجال النظرية النقدية القانونية، يتناول الباحثون في قضية التقاضي القانوني كوسيلة لتمكين التعبئة الجماعية والحركات الاجتماعية عوضًا عن الاستغراق في الإجابة عن سؤال ما إذا كانت المقاربة القانونية مهمة أم لا ("بوتشر" و"تشوا" ٢٠١٨). يستخدم "لين ستيفين" معطيات من أرض الواقع ليبيّن كيف تم استيعاب وتطوير الخطابات الحقوقية في سياقات جديدة استجابةً للحاجات والتساؤلات المحلية. في المكسيك، استخدم حراك "أوكساكا" الاجتماعي الخطاب الحقوقي وتمكّن من التأسيس لـ «حق التحدث باللهجة المحلية» التي أصبحت في متناول النساء والرجال على حد سواء ("ستيفين" ٢٠١١). وعلى

يوجد أدبيات كثيرة في مجال البحث النسوي تناولت بالنقد والتحليل المقاربات الحقوقية التي تم توظيفها بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية، وتم تسليط الضوء على إيجابيات وسلبيات تلك المقاربات. لم يقتصر الأمر على مجال البحث النسوي، فلقد أُثير جدلًا واسعًا حول جدوى وفاعلية المقاربات الحقوقية في مجال الدراسات ما بعد الكولونيالية والدراسات التنموية، حيث ناقش النقاد التجليات الإيجابية والسلبية لسياسات المقاربات الحقوقية في السعي نحو العدالة. وكانت الحجج الأساسية المضادة لـ «حديث الحقوق» على الشكل الآتي: أنّ خطابات حقوق الانسان هي شمولية وتمحور حول أوروبا ("راجوبال" ٢٠٠٨)؛ أنّها تركز بإفراط على حقوق الفرد على حساب حقوق المجتمع ("باكسي" ٢٠٠٦)؛ أنّها تحرف الانتباه عن الحاجات الملحة للنساء ("هودجسون" ٢٠١١)؛ أنّها تبالغ في التركيز على الحقوق السياسية وتهملش الحقوق الاجتماعية والاقتصادية ("النعيم" ٢٠١٤)؛ أنّ خطاب حقوق الإنسان تتبناه النخب التي تصطف مع مشاريع العولمة وتتماثل مع النماذج الغربية ("موتوا" ٢٠٠١)؛ أنّ الإفراط في التركيز على الإصلاح القانوني من قبل النسوية الليبرالية وعدم الاكتراث النسبي للأنساق المجتمعية وبنى السلطة قد أدى في كثير من الأحيان إلى إضعاف قوانين جيدة بل أدى أيضًا إلى نتائج ليست بالضرورة في صالح النساء؛ أنّ الخطابات الحقوقية تسعى إلى احتكار المساحات السياسية وبالتالي تعيق تحقق أنواع أخرى من «مشاريع سياسية» قد

أو إرثًا واحدًا يسمح بالمحافظة عليها كحق حصري للغرب» ("أمار" ٢٠١١، ص ٣٠٤).

في هذه الورقة سوف أشتبك مع مدرسة النسوية المناهضة للإمبريالية في نقدها للخطابات الحقوقية، وبالتحديد حينما يستخدم منهج نقد الامبريالية كعدسة نظرية لفهم أو تقييم حركات حقوق المرأة، أو الحملات المرتبطة بالجندر طلبًا للعدالة في سياقات غير ديمقراطية. تركز المدرسة المناهضة للإمبريالية في نقدها للخطابات الحقوقية على فكرتين أساسيتين. الأولى تسائل «الشرعية السياسية للأجندات المستوحاة من الغرب والمتعلقة بالحقوق الليبرالية ومدى ملاءمتها، أو عدمها للأنظمة الحقوقية والممارسات المتوافرة في سياقات ثقافية مختلفة («كورنوال» و«مولينييه» ٢٠٠٦، ص ٧٧-١١٧٨)؛ والثانية تسلط الضوء على فرضية - محتملة أو واقعية - استخدام الخطابات الحقوقية من قبل القوى الامبريالية للدفع بأجندتها الامبريالية وتبريرها («كورنوال» و«مولينييه» ٢٠٠٦؛ "أبولغد" ٢٠١٣). في ما يخص النقطة الأخيرة، يحيل النقاد بشكل دائم إلى الطريقة التي استخدم فيها شعار حماية حقوق المرأة من الولايات المتحدة لتسويغ غزو أفغانستان والعراق.

ستكون فكرتي قائمة على المسائل التالية: أذهب إلى أنّ النقد المناهض للإمبريالية عالق بين ثنائية العالمية في مقابل النسبية الثقافية، أي في سردية فوقية لا تلتفت إلى التفاصيل، وأقصد بذلك السرديات الشخصية للنضال والتكيف، أو ما يمكن أن يشكل شظايا التاريخ الضرورية لفهم شامل للحظات تاريخية. كما يهمل النقاد المناهضون للإمبريالية

ذات المنوال، تذهب "كلارت فارجاس" إلى أنه من الممكن إعادة تعريف الخطاب الحقوقي وتكييفه «كتكتيك لتحقيق الذات الثانوية» ("فارجاس" ٢٠١٢، ص ٣).

أشار النقاد كذلك إلى أنّ خطابات الحقوق تكون في بعض الأحيان خيارًا قابلاً للتحقق للمهمشين والمضطهدين في مفترق طرق ما، بما يسمح لهم بالدخول إلى ميدان السياسة. على سبيل المثال في مصر، تلاحظ "منى الغباشي" أنّ مرحلة تدويل النظام السياسي في مصر في تسعينات القرن الماضي وتبنيه لاتفاقيات حقوق الإنسان ليتمكن من الدخول في نادي الدول المتحضرة، كان أحد العوامل التي منحت ناشطي حقوق الإنسان، والنسويات، والمواطنين العاديين «نفوذًا سياسيًا غير متوقع مقارنةً بموقعهم وفي علاقتهم مع السلطة التنفيذية» ("الغباشي" ٢٠٠٨، ص ١٥٩٣). لقد أصبحت مؤتمرات الأمم المتحدة واللجان الدولية مواقع للنضال والتنازع بين لاعبين حكوميين ولاعبين غير حكوميين ولكنهم يستخدمون اللغة الحقوقية ومبدأ سيادة القانون للضغط على حكوماتهم للالتزام بالقانون الدولي. وفي كثير من الحالات، تصبح الخطابات الحقوقية أدوات إقناع شديدة التأثير لإعادة التشديد على القيم المحلية والتطلعات التي تتعزز عبر اللجوء إلى معايير وآليات دولية. بشكل عام، يقارب النقاد الذين يشددون على أهمية استخدام الخطاب الحقوقي في سياق الدول غير الغربية «مذاهب وقرارات حقوق الإنسان العالمية كساحة للنزاع والتفاوض، أو باعتبارها مجموعات من الممارسات الدالة ومخزون للأدوات التي ليس لديها «شكلًا مثاليًا» أو اتجاهًا منفردًا للنشر، ولا معنى

في تسليط الضوء على طرق إساءة استخدام بعض الممارسات الثقافية والتلاعب بدلالاتها وانتزاعها من سياقها بما يسوغ التدخلات الاستعمارية والسيطرة. وكأكاديمية في "جامعة مانشستر" لعدة سنوات (٢٠٠٥-٢٠١١)، أصبحت مدركة بشكل أكبر للإرث الاستعماري في التصويرات الخاطئة والخطابات المتعلقة بوضع المسلمين والنساء العربيات وعودة ظهور أشكال جديدة تغذي الإسلاموفوبيا وتسوغ التدخلات الإمبريالية في القرن الواحد والعشرين. لكن وفي الوقت نفسه، وكنسوية ذات روابط متينة بحركات تحرر النساء العربيات، لقد كنت ولازلت يساورني قلق عميق حول المدى الذي وصل إليه التلاعب بقضايا المرأة كسلاح لإسكات المدافعين عن حقوق المرأة في الدول العربية بذريعة أن أي نقد للعلل الاجتماعية سيستخدم من قبل الإمبرياليين للتشهير بالثقافة العربية وتبرير التدخلات العسكرية السياسية. لقد كان ولازال السؤال التالي: كيف نستطيع، نحن النساء العربيات، فضح الممارسات والأفكار المعادية للنساء وفي الوقت نفسه تجنب توظيف أصواتنا خارج السياق والتلاعب بها لتمتين الأفكار الإمبريالية المسبقة عن مجتمعاتنا؟ فمن تداعيات الثورات العربية في ٢٠١١، أن انفتحت مساحات جديدة، وأصبح هناك مبادرات ومشاريع مجتمعية قابلة للتحقق، الأمر الذي مكّن الأصوات النسوية وجعلها مسموعة. ولكن، وفي الوقت الذي أصبحت فيه الأصوات النسوية أعلى وأوضح، فإن الحملة المحافظة ضدها اكتسبت زخمًا وتم استعادة

المداخلة النظرية الهامة لـ «إدوارد سعيد» حول «نظرية الارتحال»، وكيف أن «الارتحال» إلى سياق آخر يمكّن عملية جديدة من خلالها يتم استيعاب النظرية أو المفهوم، لتنبثق معانٍ جديدة تتلاءم والسياق الجديد؛ بالإضافة إلى أنه في كثير من الحالات، لم تنتبه النسوية المناهضة للإمبريالية إلى البعد الجيوسياسي للنقد، أي أن معاني وعواقب النقد يمكن أن تكون مختلفة بشكل جذري في سياقات مختلفة وعلى خلفية علاقات قوة مختلفة. ومن ثم، أطرّح الأسئلة التالية: كيف تتغير الأفكار/النماذج/المفاهيم حينما ترتحل؟ أو، كيف تدمج الأفكار الجديدة في سياقات مختلفة أو كيف يتم استيعابها أو استقطابها؟ ما هي تداعيات/عواقب النقد النسوي/ المناهض للإمبريالية حينما يرتحل ويستخدم كإطار لتفسير عوالم مختلفة؟ من يستخدم النقد المناهض للإمبريالية ولأي غايات في تلك السياقات الجديدة؟ ومن يستخدم المقاربة الحقوقية ولأي غاية؟

إن اشتباكي مع النقد النسوي المناهض للإمبريالية قد تشكّل عبر موقعي كأكاديمية، ونسوية، وناشطة في مجال حقوق المرأة في مصر. وكأكاديمية في قسم اللغة الإنكليزية وآدابها في "جامعة القاهرة"، فقد قمت بتعليم عدة مواد في الأدب ما بعد الكولونيالي وبيّرت عدة نقاشات ومناظرات حول الصور الاستعمارية للنساء والرجال العرب، نجحت في فضح سردية «إنقاذ النساء المسلمات من الرجال المسلمين»، كما نجحت

الإنكليزية، فإنها تعد كذلك أحد الأسماء الحسنى لله في الإسلام. كما أنه في سياق الجامعات، نجد أنّ الكلية المعنية بتدريس القوانين في مصر تسمى بكلية الحقوق، تدعيًا للرابط بين القانون والحقوق. بالإضافة الى ذلك، نجد للغة الحقوق صدى عميقًا وعلى عدة مستويات ضمن المجتمعات المحلية. أما الأمر الثاني الذي توصلت اليه فهو أن إساءة استخدام اللغة الحقوقية ضمن السياقات العالمية، أحيانًا وليس دائمًا، لا يجوز أبدًا أن يؤدي إلى إسكات الناشطين الذين ينتقدون مجتمعاتهم وثقافتهم. بل الأحرى بنا في مواجهة الحملات العالمية أو المحلية الساعية إلى وصم ثقافتنا من أجل أغراضها الخاصة أن نكون أكثر تصميًا على امتلاك ثقافتنا والدفاع عنها من منطلق الحق والعدل، ولا نسمح لأعدائنا احتكار تعريف ثقافتنا. والأمر الثالث، أنه يوجد حاجة إلى إعادة مراجعة للنقد النسوي المناهض للإمبريالية من منحنى نظري.

الانتهاكات السابقة حول كون النسويات جزءًا من المشروع الامبريالي. ما أضفه بالحملة المحافظة يشتمل على حلفاء غير متوقعين: لاعبو الدولة الحريصون على تلويث سمعة الحركات الحقوقية الاجتماعية والسياسية التي اكتسبت قوة في مرحلة ما بعد الثورة وقامت بتحدي سلطتهم؛ والمتشددون الدينيون، أو المدافعون عن الإسلام السياسي المستندون إلى ثوابت أيديولوجية ممن يعتبرون أجنداث حقوق المرأة مماثلة لهجوم على المبادئ والقيم الثقافية. تلك الأصوات المحافظة تستخدم الحجج نفسها المعتمدة من قبل النسوية المناهضة للإمبريالية لتشويه سمعة ناشطي حقوق المرأة وتدميرهم. إن شدة المواجهة أوضحت لي ثلاثة أمور. الأمر الأول، أنّ اللغة الحقوقية قوية ومؤثرة للغاية ليس فقط في مواجهة لاعبي الدولة، بل كوسيلة للتواصل مع الرجال والنساء العاديين والدفاع عنهم. وفي اللغة العربية، نجد أنّ كلمة «الحق» وجمعها الحقوق، لها تأثير وسلطة معرفية على عدة مستويات. فبالإضافة إلى استخدامها المشابه لنظيرتها في اللغة

العنف ضد النساء: حالة مصر

12

هو: متى وأين يعمل النقد كقوة مقاومة لشبكات وعلاقات القوة المهيمنة، وبالتالي يتحول لأداة للتمكين؟ ومتى وأين يصبح أداة للقمع والاستبعاد؟

يكمّن الجواب، كما أذهب، في علاقات القوة الجيوسياسية. بعبارة أخرى، إن النقد المناهض للإمبريالية الساعي لتحدي علاقات القوة المهيمنة يجب أن يلتفت إلى تأثيره وعواقبه حينما يرتحل إلى سياق آخر ذي علاقات قوة مختلفة وصراعات قوة متباينة. وللتوضيح، سأفحص مسار النضال في مواجهة العنف ضد النساء كما تناولته المنظمات الحقوقية في مصر. إنني سأقيم الدليل على أنه وفي الوقت الذي استفاد فيه نضال النسويات في مصر من التضامن العالمي وتجاربه، فهو كذلك وجّه المعركة ضد العنف لتناول اهتمامات ونضالات محلية.

انطلقت حملات رفع الوعي عند الرأي العام حول قضايا مرتبطة بالعنف ضد النساء في المجال العام والخاص في بداية تسعينات القرن الماضي، عبر جهود منظمات نسوية عدة أهمها "النديم"، و"مؤسسة المرأة الجديدة" و"مؤسسة قضايا المرأة المصرية". استخدمت تلك المنظمات مقاربة حقوقية لتحدي عدم المساواة في المجتمع بشكل عام، وفي العلاقات الجنسانية على وجه الخصوص، إلى جانب الممارسات القمعية للنظام الحاكم. وفي مقالة تركّز على ناشطة المنظمات الحقوقية في مواجهة العنف ضد

سأشرع في التعامل مع الأسئلة المذكورة أعلاه عبر التركيز على قضية العنف ضد النساء في المجتمعات العربية و/أو الإسلامية، متفحصة نضال ناشطات حقوق المرأة في مصر في مجال المناصرة وترزية الوعي. هذا النضال على وجه الخصوص كان عرضة للنقد من قبل النسويات المناهضات للإمبريالية بالاستناد إلى الاعتبارات التالية: أنّ أجندة العنف ضد النساء هي بشكل أساسي أجندة غربية لا تعبأ بالسياقات المحلية؛ وأنّ حملات المناصرة المتعلقة بالعنف ضد النساء في السياقات المسلمة تدعم صوراً نمطية استعمارية جوهراية حول العنف «الموروث» في المجتمعات المسلمة وعدم احترامها للمرأة وحقوق الإنسان، وبالتالي تساعد على نشر سرديّة ثقافية مصاحبة للسردية السياسية؛ وأنّ أجندة العنف ضد المرأة قد تحولت إلى مهنة من قبل المنظمات الدولية؛ وأنّ المجموعات النسوية التي تتلقى تمويلاً من مانحين دوليين تعمل (عن عمد أو عن غير عمد) على نشر أجندة منفصلة عن الواقع وتدعم السردية الإمبريالية التي تستغل قضية «العنف ضد النساء» لتسويغ التدخلات السياسية وحتى العسكرية في شؤون دول لها سيادة ("أبولغد" ٢٠٠٢). مرة أخرى، لا يفتقر هذا النقد إلى أحقية أو متانة: لقد تحدّت الناقداات النسويات الغزو الذي قادته الولايات المتحدة لأفغانستان بخريعة إنقاذ النساء الأفغانيات ("سكوت" ٢٠٠٢؛ «أبولغد» ٢٠٠٢)، كما عزّت الخطاب النسوي الإمبريالي الذي تم توظيفه لتسويغ الهجمات. لكن يبقى السؤال

جديدة لتحدي بنى القوة السلطوية والخطابات الاستبدادية السائدة، بدرجات متفاوتة من النجاح. وأصبحت مسألة التحرش الجنسي والهجمات على النساء محل اهتمام وجدل في وسائل الإعلام فقط بعد المظاهرات العارمة في ٢٠١١. قبل ذلك، وحينما أجرت النسويات حملات مناصرة لرفع الوعي ومداولة إصلاح القيود القانونية التي تعيق معاقبة العنف الجنسي، لم تؤت جهودهن أكلها في جعل تلك القضايا محل جدل واهتمام من قبل الرأي العام. وكان مردّد هذا الأمر بشكل أساسي هو طبيعة البيئة السياسية غير الديمقراطية التي تحد من الجهود الجادة لتناول القضايا الاجتماعية والسياسية الحساسة. بالتالي، انحصرت الجهود النسوية لتناول العنف الجنسي في دوائر ضيقة من الخبراء والجمهور. وحتى في حالة وقوع حادث عنف جنسي يجذب انتباه الرأي العام، كان يُعالج- في العادة- عبر حجج تبسيطية وجائرة، يُلقى اللوم على الضحية بدعوى أنّها لم تكن مرتدية ملابس محتشمة أو لكونها في المكان والزمان الخطأ. هذه المقاربة الجائرة كانت تعيق تقدم الضحايا بشكوى وطلب العدالة. وغني عن القول إنه كان يوجد استثناءات. ففي العام ٢٠٠٨ تقدمت سيدة شابة تدعى "نهى رشدي" بدعوى تحرش جنسي نتج عنها عقوبة بالسجن للمعتدي.

المرأة، يبين "بول أمار" كيفية إعادة صياغة الأطر التعريفية للخطاب الحقوقي العالمي في سياقات محلية وممارستها. وهو يلقي الضوء على التطبيق العملي الذي اعتمده النسويات المصريات في مقاربتهن للتحرش الجنسي ويركز على مجهودات "عايدة سيف الدولة" و"مزن حسن" بهدف دحض افتراءات المجموعات اليمينية ولاعبي الدولة ضد الناشطات النسويات واعتبارهنّ منفذات أو تابعات بوعي أو بدون وعي، للأجندات الغربية ("أمار" ٢٠١١). وفي ما يتعلق بعمل "مؤسسة النديم"، يشير "أمار" إلى أنّ المؤسسة ركزت «نقدها على الدولة؛ وعلى ممارسات الأجهزة الأمنية للدولة وعلى مسؤولي السجون والشرطة» ("أمار" ٢٠١١، ص ٣١٢). هذا التركيز يعد مختلفاً بشكل كبير عن حملات مناهضة العنف ضد النساء في المجتمعات الديمقراطية، حيث لا تكون قضية عنف الدولة في واجهة الاهتمامات والتحديات. وأصبح التركيز على العنف الجنسي المدفوع بدافع سياسي، علامة فارقة للناشطة في مواجهة العنف في مصر ما بعد ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١، مما أدى إلى تحول جذري في تناول هذه الاشكالية.

ماذا حصل في العام ٢٠١١؟ ولماذا أدت الأحداث إلى تطورات هامة في التعامل مع قضية العنف الجنسي؟ لقد قامت الموجة الثورية التي اجتاحت مصر في ٢٠١١ بفتح مساحات

¹ للتفاصيل حول العنف الجنسي بدوافع سياسية بعد عام 1102، انظر «تادرس» (3102).

ضد النساء من حيث كونها قضية رأي عام، إذ شعرت الناجيات من الاعتداءات بأنهن مُمكنات من التحدث عن تجاربهن علناً وبشكل مباشر على التلفزيون. ولقد قامت الشهادات العامة المؤثرة، إلى جانب الجهود المبذولة من قبل مجموعات المساندة المناهضة للتحرش الجنسي، أو ربما كنتيجة مباشرة لتلك الجهود، بخرق المحرمات التي تحظر مناقشة الاعتداء الجنسي. كما أقرت الأحزاب والمجموعات السياسية بالمشكلة وأصدرت بيانات استنكار للعنف وشاركت في مظاهرات تحت شعار «الشارع لنا»، مؤكدة على حق المرأة في التواجد في الأماكن العامة ومسترجعة كذلك الذكريات السابقة لاستجابة الحراك النسوي على اعتداءات العام ٢٠٠٥.

إذن، كيف قامت تلك المجموعات النسوية بتشكيل الأحداث وروايتها؟ ومن هم الجناة؟ في فبراير/شباط من العام ٢٠١٣، تم نشر تقرير يوثق لشهادات ناجيات من اعتداء جنسي في ميدان التحرير بين ٢٠١١ و٢٠١٣ من قبل ثلاث منظمات نسوية وحقوقية^٣. وتحدثت الكثيرات من الناجيات عن أن الهجمات كانت ممنهجة ومنظمة: يتم عزل المرأة عن مجموعتها، ويحيط بها رجال يقومون بتحسس مناطق من جسدها، وفي الوقت نفسه يخبرونها أنهم يحمونها، ويزيدون من اضطرابها وشعورها

وفي أواخر العام ٢٠١٢ / وبدايات العام ٢٠١٣، تم التبليغ عن حالات اعتداء جنسية على نساء خلال التظاهرات الكبيرة. ولقد التفت الناشطون إلى المشكلة واستجابوا لها عبر تنظيم مجموعات تدخل لمد يد العون للنساء اللاتي تعرضن لاعتداءات في مساحات عامة. على سبيل المثال، تكونت مجموعة «بصمة» التي تأسست في يناير/كانون الثاني ٢٠١٢، و«شفت تحرش» التي بدورها تأسست في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٢، و«عملية مواجهة التحرش»، و«حماية التحرير» التي تأسست في نوفمبر/تشرين الثاني من العام ٢٠١٢. تلك المجموعات الجديدة، مع المجموعات الناشطة التي تأسست سابقاً والعاملة في العنف ضد المرأة، وبشكل أساسي «نظرة»، و«النديم»، و«خريطة التحرش»، قد نجحت في رفع الوعي عند وسائل الإعلام والرأي العام حول خطورة المشكلة ومداهما. ولقد شكلت تلك المجموعات الجديدة مجموعات تدخل لإنقاذ النساء من الاعتداءات؛ كما وفرت للناجيات الدعم النفسي والقانوني، وقدمت أيضاً صفوف الدفاع عن النفس، وشرعت في جمع قصص عن النساء اللواتي تعرضن لاعتداءات، وقاموا بالضغط على الأحزاب السياسية والمجتمع المدني للاعتراف بتلك المشكلة^٢. وشكّل يناير/كانون الثاني من العام ٢٠١٣ نقطة تحول في قضية العنف

^٢ للحصول على توصيف مفصل للمجموعات المناهضة للتحرش الجنسي بعد عام 1102، انظر الفصل 9 تحت عنوان «الوجه المتغير للناشطة الجندرية في مصر ما بعد مبارك» في «تأدرس» (6102).

^٣ «مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب»، و«نظرة للدراسات النسوية»، و«مؤسسة المرأة الجديدة»، «الاعتداء الجنسي والاعتصاب في ميدان التحرير ومحيطه: مجموعة من المصادر 1102-3102». تم الاطلاع عليه في: 5 مارس/آذار 3102.

http://nazra.org/sites/nazra/files/attachments/compilation_of_sexual-violence_testimonies_between_2011_2013_en.pdf

”منذ أن انتهج نظام مبارك استخدام العنف الجنسي سلاحًا ضد المتظاهرات الإناث في العام ٢٠٠٥، لم تتوقف الاعتداءات على النساء من قبل عصابات. وبحسب أكثر من ناجية، كانت العصابات منظمة على درجة عالية ولا يبدو على شكلهم أنهم رجال عصابات يقومون بالتحرش بالنساء (اعتداءات عشوائية)، إذ يكونون منظمين ومدربين بطريقة واضحة كي ينجزوا المهمة الموكلة إليهم“ (المصدر نفسه ٢٠١٣، ص ٤٦-٤٧).

وقد اتهم البيان بشكل مباشر القوى الأمنية الرسمية بإصدار الأوامر بالاعتداءات من أجل تدمير الثورة. وفي الوقت الذي أقر فيه البيان بحصول اعتداءات خلال العيد وفي غيرها من العطلات الرسمية، إلا أنه وصفها كلحظة تأسيسية لعنف عصابات أقرته الدولة في مساحات عامة خلال عهد ”مبارك“. كما يشتمل التقرير على بيان لمنظمات نسوية، تدعمه شخصيات عامة، إلى جانب ورقة موقف من قبل ”نظرة“، إحدى المنظمات النسوية. وعُنون البيان بـ «إنه حقنا... الشارع لنا»، في استرجاع لناشطة المجموعات النسوية في مواجهة الاعتداءات السابقة. وألقى البيان الضوء على التضامن مع ضحايا الاعتداءات الجنسية؛

بالعجز إلى أقصى درجة جاعلين فرص إنقاذها شبه مستحيلة في وقت لا تعود فيه المرأة قادرة على أن تدرك من بإمكانها أن تثق فيه ومن يجب أن تخشاه. وفي مقدمة ذلك التقرير، تقوم الناشطة الحقوقية البارزة والعضو المؤسس لـ «النديم» الدكتورة «ماجدة عدلي» بتحميل القوات الأمنية مسؤولية تلك الاعتداءات. وتبني تحليلها على ما حصل في «الأربعاء الأسود»^٤: «إننا نعرف الطريقة ولقد خبرناها في السابق، ونعلم من هم خلفها. إن قناعتنا من كون تلك الجريمة قد ارتكبت بطريقة ممنهجة تستند إلى قرار المدعي العام إقفال القضية للعجز عن إيجاد الفاعلين. فعلى الرغم من حقيقة وجود عشرات الصور والفيديوهات للمجرمين والسيارات التي استخدموها (التي تحمل صورًا لأعضاء بارزين في الحزب الحاكم، الحزب الوطني الديمقراطي) وتم تقديمها، إلا أن القضية أُغلقت لعدم كفاية الأدلة (”مركز النديم لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب“، و”نظرة للدراسات النسوية“، و”مؤسسة المرأة الجديدة“، ٢٠١٣، ص ٥). تضمن التقرير كذلك بيانًا موقّعًا من قبل أكثر من ١٠٠ منظمة وشخصية عامة تستنكر الاعتداء. تُوَظِر الرسالة الأمر بالرجوع إلى اعتداءات ٢٠٠٥.

^٤ يشير الأربعاء الأسود إلى نهار 52 مايو/أيار 5002 عندما تعرّضت متظاهرات إلى اعتداءات جماعية في وضع النهار وعلى الملء. كانت النساء قد خرجن في تظاهرة نظمتها حركة مؤيدة للديمقراطية تُدعى «كفاية»، من أجل استنكار استفتاء على الدستور كان يجري في نفس اليوم، إذ رأى الناشطون السياسيون في الاستفتاء محاولة لضمان تسلم «جمال مبارك»، نجل الرئيس، السلطة. تعرّضت النساء للإيذاء والتحرش بعنف من قبل بلطجية مستأجرين و/أو رجال شرطة كانوا يرتدون ملابس مدنية. كل الدلائل كانت تشير إلى مسؤولية البلطجية التابعين لـ «الحزب الوطني الديمقراطي»، وإلى تواطؤ الشرطة إذ اكتفى العناصر بالمشاهدة ولم يقوموا بالتدخل من أجل حماية المتظاهرين. هذه الحادثة أدت إلى تشكّل حركة تدعى «الشارع لنا» جمعت تحت مظلتها ناشطين، وصحفيين، والكثير من النساء التي تمّ الاعتداء عليهنّ في 52 مايو/أيار. في عام 6002، وبعد استنفاد جميع الأماكن القانونية المحلية، طرحت القضية أمام «اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب». قامت منطمتان معنيتان بحقوق الإنسان، بتمثيل الأربع متقدّمات بالقضية. وفي عام 3102، قامت اللجنة بالحكم لصالح المتقدّمات وطلبت من مصر فتح تحقيق، وتأمين تعويض مالي للضحايا.

تبنيتها في استفتاء ٢٠١٤، والتي تُلزم الدولة بمحاربة العنف ضد المرأة. وهذا تطور مهم حيث أنه تجاوز الخطابات العتيقة التي كانت تلوم النساء على العنف المرتكب ضدها، لأنهن كنّ في المكان الخطأ والزمن الخطأ، أو لأنهن لم يكنّ مرتديات ثياباً محتشمة. فالحملة المناهضة للعنف ضدّ المرأة، التي شهدت تأييد من مناصرات لحقوق المرأة وعدة مجموعات شابة في وقت كانت قد انفتحت مساحات سياسية وأفسحت المجال أمام نقاشات جدية للمشكلات الاجتماعية، قد سمحت ببروز خطابات مضادة تلقي الضوء على الجذور الاجتماعية والسياسية والخطابية للعنف ضد النساء، مما ساهم في جعل هذه القضية قضية شأن عام.

ثانيًا، تمّ إقرار القانون المناهض للتحرش الجنسي في يونيو/حزيران ٢٠١٤ فارضاً عقوبات صارمة على المعتدين. هذا القانون دفع بتأسيس وحدات لمكافحة التحرش الجنسي داخل أقسام الشرطة، وكُلفت بالتعامل مع الشكاوى ومساندة ضحايا العنف الجنسي. كما تم تأسيس الوحدة الأولى لمكافحة التحرش الجنسي في جامعة محلية مصرية وذلك في "جامعة القاهرة" في سبتمبر/أيلول في ٢٠١٤. كان هذا نتاج عمل أكاديميات وناشطات اعتمدوا على التطورات القانونية الحاصلة في الدستور إلى جانب قانون مناهضة التحرش وتم اقتراح سياسة مناهضة للتحرش ليتم تطبيقها في الجامعات الوطنية.

والمطالبة بمحاسبة وتحديد المسؤولين؛ والاعتراف بضحايا الاعتداءات الجنسية من بين المطالبين في الثورة، أي الاعتراف بالجرائم الجنسية كجرائم سياسية؛ وتحميل الأحزاب والقوى مسؤولية سلامة النساء خلال الأحداث السياسية؛ والتشديد على قوة المرأة وقدرتها على استعادة الميدان.

أما ورقة الموقف التي أعدتها "نظرة"، قد أكدت على أن المناخ الاجتماعي يمكّن العنف ضد النساء ويسوغه بحيث يستمر المعتدون بانتهاك جسد النساء من دون أن أي عقوبة: «إننا نؤمن بأن هذا المناخ الاجتماعي، الذي أصبح يشبه الحرب النفسية اليومية على المرأة، قد عزز بشكل مباشر تلك الجرائم وقاد إلى هذا التجسيم الإجرامي... برأينا فإن تلك الأحداث هي تصعيد إجرامي لظاهرة اجتماعية مرضية متزايدة وهي العنف الجنسي» (المصدر نفسه ٢٠١٣، ص ٥٢).

وكما يظهر أعلاه، تكيفت الحملة في مواجهة العنف ضد المرأة مع السياق المحلي: تحدى الناشطون العنف الجنسي المدعوم من الدولة كما تم لفت الانتباه إلى القضية كمسكلة اجتماعية زاد من تفاقمها المسؤولية السياسية من قبل الجهات الفاعلة في الدولة. وكنتيجة مباشرة للناشطة النسوية إلى جانب اللابيين المؤيدين للديمقراطية. ويتبين هنا وجود أربعة مكاسب ملموسة. الأول، المادة ١١ من الدستور المصري التي تم

لتحديات العنف الجنسي ضد النساء مما أدى إلى تعديلات هامة في القانون وأيضاً في تغيير النظرة المجتمعية إلى العنف ضد النساء، هو بهدف تأييد نقطتين: أنّ المقاربة الحقوقية مهمة وهي أداة فعالة في الاستجابة للشأن المحلي، وأنّ المقاربة الحقوقية، حينما يتم تبنيها في بيئة سياسية وثقافية جديدة، تكون قابلة في كثير من الأحيان للتعديل والتكيف لتناسب النضالات والأجندات المحلية.

أصبحت تلك السياسة أداة فاعلة في حملات المناصرة في مواجهة التحرش الجنسي في الحرم الجامعي في الجامعات المصرية وضمن مجتمعات شابة أخرى. أخيراً، لم تعد قضية التحرش الجنسي موضوعاً يتم نقاشه ضمن حدود اجتماعات ومؤتمرات ومجموعات حقوقية؛ أصبحت شأناً عاماً ومحطة إعلامية دائمة تظهر نساء يتحدثن عن تجاربهن من دون خوف من الانتقام أو الخزي. يمكن اعتبار هذا الأمر كأحد المكتسبات الواضحة التي حققتها الناشطات النسويات في لحظة ثورية.

كان الهدف من هذا العرض التفصيلي لعمل ناشطات حقوقيات في مصر في التصدي

النقد المرتحل

أحد الأمثلة عن إساءة فهم/إساءة تمثيل محتمل ناتج عن ارتحال النقد يتضح من خلال مناقشة حدثت على صفحات المجلة الإلكترونية «جدلية» في العام ٢٠١٢. ففي مقالة عنوانها "التراث وآلة المناهضة للعمل السياسي: "دام" في غواية "جريمة الشرف"، تقدّم «ليلي أبولغد» و«مايا مكداشي» (٢٠١٢ أ) نقدًا شديد اللهجة لأغنية عربية أنتجتها فرقة الهيب الهوب الفلسطينية "دام" عنوانها "إن كان بإمكانني الرجوع بالزمن إلى الوراء"، حول جرائم الشرف في فلسطين، وذلك من أجل شجب العنف ضد النساء ورفضه. تلوم الكاتبان مجموعة "دام" بسبب "رضوخهم للماكينات الدولية المناهضة للسياسة التي تلقي اللوم دائمًا على التراث الثقافي في المشكلات التي يعاني منها بعض الأشخاص والتي تكون صعبة الحل. لماذا، وحينما يقرر هؤلاء أن يعارضوا العنف ضد النساء، نجدهم ينسون فجأة تفاصيل واقع الحياة على الأرض في أماكن يعرفونها؟»

تشير الكاتبان إلى أنّ المجموعة الغنائية تلقي دعمًا من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وتلتزم بكل دقة بسيناريو الحملات الدولية ضد ما يسمى بجرائم الشرف. أما الافتراضات الأساسية التي تبني عليها الكاتبان النقد لمجموعة "دام" فهي أنّ جرائم الشرف والعنف الجنسي ضد النساء يتم استخدامها كعصا لتقريع العرب والثقافات العربية بل

في مقال حول التحديات التي تواجه النسوية اليوم، تلقي "دنيز كانديوتي" الضوء على مصير الناشطات الحقوقيات النسويات اللواتي استخدمن أطر الحقوق العالمية في معركتهن من أجل تحقيق عدالة جنسية. لم يكن على الناشطات فقط أن يتأقلمن مع الاستبدادية الذكورية المحلية والعالمية، بل كان كذلك الأكاديميون المناهضون للإمبريالية العابرون للدول ينظرون إليهنّ على أنّهنّ عمليات للإمبريالية في أسوأ الأحوال، أو في أحسنها كـ "سذج يسهل إقناعهن" ("كانديوتي" ٢٠١٥). أذهب إلى أنّ المشكلة الأساسية في النقد المناهض للإمبريالية هو عدم اكتراثه بالجيوسياسية، وهي سياق الصراعات السلطوية التي تحدث في وقت وزمان محدّدين. ففي حالة النقد الموجه إلى المؤسسات والأشخاص في الغرب الذين يسيئون استخدام الخطاب الحقوقي لتسويغ التدخلات الإمبريالية من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، فإنّ هذا نقد موجه للخطاب المسيطر والسائد ويهدف إلى تمكين أصوات المهمشين الذين يصارعون كي تُسمع أصواتهم. لكن تطبيق هذا النقد للخطابات الحقوقية بغرض التشكيك في مصداقية الناشطات الحقوقيات النسويات أو المجموعات الحقوقية في فلسطين ومصر يجعله سلاحًا لتدعيم الخطابات السلطوية للأنظمة الاستبدادية وأداة لإسكات الأصوات المحاصرة للمجموعات المهمشة⁵.

⁵ يشير «كانديوتي» كذلك إلى أنّ هذه الانتقادات لا تستهدف النسويات العلمانيات الليبراليات فقط، بل كذلك «النسويات المسلمات اللواتي تسعين ليجاد صوت محلي من أجل التغيير والإصلاح» (5102).

وحتى لتسويغ العنف والاحتلال الإسرائيلي؛ وأنّ الأجنحة الحقوقية اللا-سياسية التي تسلط الضوء على العنف الجنسي ضد النساء في الثقافات الاسلامية هي مدفوعة في معظم الأحوال من قبل منظمات دولية، وفي هذه الحالة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ وأنه عندما تتلقى مجموعة محلية المال من منظمات الأمم المتحدة تُثار حولها الشبهات، أي أن أعضائها يصبحون عملاء محليين لنشر أجنحة عالمية مناهضة للعمل السياسي؛ بل والأهم، في حالة فلسطين بالتحديد، إنّ التركيز على المشكلات الاجتماعية والثقافية تحرف الانتباه عن الحقائق القبيحة عن الاحتلال الاسرائيلي. ردت "دام" على النقد ("نفار" ٢٠١٢)، أيضًا على صفحات "جدلية"، بتفنيد قوي وبنبرة مستفزة. أكدت المجموعة على النقاط التالية: أنّ الأغنية بالعربية وتستهدف الجمهور العربي؛ وأنّ الفرقة ليست مجبرة على أن تقلق في كل مرة تنتج فيه عملاً فنيًا حول ما قد يظنه الأمريكيون أو الإسرائيليون؛ وأنّها تكنّ كل الاحترام لحركة مقاطعة إسرائيل («BDS»). كما تتساءل المجموعة عن سبب انتقاد الباحثان لموضوع تلقى المال من هيئة الأمم المتحدة للمرأة على الرغم من أنّ الأخيرة ليست على لائحة المقاطعة؛ وأنّ التلميح في مقالة الكاتبين بأنّ الفرق «ساذجة ثقافيًا وسياسيًا» يغفل عن تاريخ الأخيرة وناشطيتها. جاء رد "أبولغد" و"مكداشي" على مقالة مجموعة "دام" للتأكيد على التضامن، وأنه لم يكن في نيتهنّ لوم "دام"، وأنهما لم «تشككا

في نزاهة دام» وأملتا في أن تقوم «دام» كذلك باحترام نزاهتهما «كأخوات ورفيقات في الصراع من أجل العدالة للفلسطينيين من كافة الفئات العمرية والأنواع الاجتماعية والطبقات الاجتماعية» ("أبولغد"، "مكداشي"، ٢٠١٢ب). هذا التبادل في النقاش يبرز نقطة أساسية: أنّ كلا الطرفين يمتلكان حجًا ممتازة وتسويغًا لمواقفهما؛ وكلاهما ذو فطنة سياسية؛ وكلاهما يجاهدان في الغوص في البحث في موقعايات صعبة وفي سياقات شديدة التعقيد. وبالرجوع إلى البند الأخير في التبادل، نجد أنّه لا شك أن كلا الطرفين ليس لديه الرغبة ولا الدافع في أن يتخندق في مواقف خلافية. وهنا أزعج أنّ إساءة الفهم أو التنازع هو عاقبة حتمية للنقد المرتحل، مما يتطلب مقارنة نقدية لطرق استخدام الأطر التفسيرية أو إساءة استخدامهما ضمن العالم المتعولم.

ففي مقالة «نظرية الارتحال» (١٩٨٣) يستكشف "إدوارد سعيد" إمكانية نظرية الترحال في التحول في بيئات جديدة والتكيف معها، كما يحذّر من مغبة تحويل النظريات إلى عقائد ثقافية جامدة. وفي مقالة لاحقة عنوانها «إعادة النظر في نظرية الارتحال»، يحض "سعيد" الادعاء بأنّ النظريات ثابتة في الزمان والمكان ويذهب إلى أنّ «الارتحال سمة أساسية للنظريات، فهي دائمة الانتقال بما يتجاوز القيود، وهي تهاجر لتبقى بشكل ما في المنفى» ("سعيد" ٢٠٠١، ص ٤٥٠).

والأجندات المحلية. لذا «يجدر فهم التباين على أنه ليس بتناقض حاد، بل هو توالي للأصداغ، والترددات» ("سكوت" ٢٠٠٢، ص ٢٠).

وفي مصر عام ٢٠١١ تعرضت الكثير من المصريات المدافعات عن الحقوق لحملات هجومية من قبل متطرفين دينيين يمينيين، ومن قبل نخب وطنية تستفيد من بقاء الأوضاع على حالها. وقد اتهم كلا الطرفين الناشطات الحقوقيات بالسعي خلف أجندات غربية لم تكن محلية بما يكفي من وجهة نظرهم. هذا النهج من الهجوم لم يكن بالأمر الجديد، بل نجد جذوره في أحداث تاريخية قومية ما بعد كولونياوية. وقد قامت الخطابات المحافظة والدينية والوطنية في المجتمع بنبذ حقوق النساء على خلفية أنها مجرد انعكاسات للأجندة الغربية، وذلك لصالح مقارنة خصوصية ثقافية. وفي الوقت الذي كان فيه "إنقاذ النساء المسلمات" هتاف الحرب الذي نادى به القوى الإمبريالية منذ عصور الاستعمار، وأكثر من ذلك في أوقاتنا الراهنة خلال العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق حيث تم توظيفه لتسوية الغزوات، كما تم توظيف ذريعة الخصوصية الثقافية المنادية بأن «نساءنا مختلفات» وأنه «يتوجب علينا أن نحمي قيمنا» كشعارات للرد في حرب الأنظمة العربية الاستبدادية ما بعد الكولونياوية لتسوية انتهاكات حقوق الإنسان وقمع الحقوق.

تستخدم "جوان سكوت" مصطلح «الترددات» لوصف «دوائر التأثير» ("سكوت" ٢٠٠٢، ص ١٢) في يومنا هذا وتقترح طريقة بديلة لفهم الانتشار العالمي لاستراتيجيات ومعارف النسوية وذلك بهدف تفادي المقاربة التقليدية التي ترصد مفهوم التدفق الأحادي الاتجاه من المركز القوي باتجاه الهوامش الأقل قوة. تقوض «سكوت» دعائم لحظة المنشأ عبر تفحص المسار الثقافي والفكري لـ «جوليا كرسيفا»، المنظرة النسوية الفرنسية الرائدة. إن "كريستيفا" بلغارية الأصل وتأثرت بأعمال "باختين"، وفي هذا الشأن، تقول «سكوت»: "ما عرف فيما بعد بالنسوية الفرنسية تأثر بشكل كبير بالحركات الفلسفية المناهضة للشيوعية في "الشرق" ("سكوت" ٢٠٠٢، ص ١٥). كما تلفت الانتباه إلى الحراك المعنون "بالنسوة المتدثرات بالأسود"، الذي انطلق في ١٩٨٨ في وقت اندلاع الانتفاضة الأولى وكانت تنظم مظاهرات أسبوعية ضد الاحتلال في الضفة الغربية وغزة. انتشر ذلك الحراك في العديد من الأقطار، ليس بشكل مماثل، وإنما في كل مرة كان يتكيف مع الحاجات المحلية. ففي ألمانيا، تظاهرت نسوة متدثرات بالأسود ضد الهجمات النازية الجديدة على المهاجرين، وفي إيطاليا خرجت النسوة في مواكب ضد المافيا وغيرها ("سكوت" ٢٠٠٢، ص ١٦-٢١). والفكرة الأساسية هنا أن الأفكار/المفاهيم/الحركات تسبب ترددات، عادة ما تنتقل ويتم الاستحواذ عليها وتطويعها لتلبية الحاجات

⁶ لنقاش مفصل حول الاعتداء على حقوق النساء بعد عام 1102، وجذور المسألة في التاريخ، انظر «الصدمة» 1102.

للحقوق»، إذ أنه من غير الممكن أن «نجدل لصالح هذه الحقوق أو ضدها بمعزل عن تحليل الظروف التاريخية والقوى الاجتماعية والخطابات السياسية التي تتركز حولها والتي قد تتعرض أحياناً للحظر ("براون" ١٩٩٥، ص ٩٨).

ويلقي "أمارتيا سن" الضوء على أهمية السياق إلى جانب وعي اللاعبين/الناشطين والناشطات في سعيهم للعدالة: «إنّ موضوع العدالة لا يقتصر على محاولة تحقيق - أو الأمل بتحقيق - مجتمعاً مثاليًا أو علاقات مجتمعية عادلة بشكل مثالي، لكن الأساس هو التصدي للظلم الشديد والوقاية منه. فعندما خرج الناس على سبيل المثال، في مظاهرات للمناداة بإلغاء العبودية في القرنين الثامن والتاسع عشر، لم يكونوا تحت تأثير وهم أنّ إلغاء العبودية سيحقق العدالة في عالمنا بشكل مثالي، إذ كانت قناعتهم بأنّ المجتمع الذي يسمح بالعبودية هو مجتمع ظالم بالكامل ("سن" ٢٠٠٩، ص ٢١).

إنّ السعي للحقوق، كما السعي لتحقيق العدالة، عملية لا يجب أن تكون مقترنة بالسياق فحسب، بل يجب أيضاً أن تكون مفهومة في إطار الإمكانيات الموجودة، والنضالات، والغايات الممكنة تحقيقها، بدلاً من الارتكان إلى عالم الأفكار المثالية والمفاهيم المجردة.

إن الانتقادات المناهضة للإمبريالية الموجهة إلى الخطابات الحقوقية العالمية، على الرغم

بالإضافة إلى ذلك، اضطر الناشطون الحقوقيون، كما الناشطات النسويات في العالم العربي، إلى مواجهة حملات الهجوم الموجهة إليهم من قبل الناقدين النسويين المناهضين للإمبريالية، الذين نقدتهم للإمبريالية الموجهة صوب الخطابات الإمبريالية في الغرب التي انتشرت بعد ١١ سبتمبر/أيلول ٢٠٠١، يؤدي إلى نتائج مختلفة عندما يتم استخدامه كمقاربة نظرية من أجل فهم الحركات الحقوقية في سياقات ما بعد الكولونيالية. إنّ القول إنّ الحركات الحقوقية في السياقات ما بعد الكولونيالية هي نسخة طبق الأصل عن الأجناس الغربية من حيث التوجهات والغايات، يُعد خطأ على المستوى العملي والنظري. من الناحية العملية، وكما تم توضيحه أعلاه، وكما تشير عدة سياقات، استطاعت الأجناس الحقوقية بالفعل أن تتكيف بشكل يتناسب مع الظروف المحلية وأن تستجيب للاحتياجات المحلية. أما من الناحية النظرية، أرى أننا بحاجة إلى أن نضع في المقدمّة العلاقة بين النظرية والتطبيق، أو العوامل الجيوسياسية في النظريات في عالمنا المتعولم، وبجدد بنا كذلك أن نلتفت إلى التفاصيل، إلى الشظايا، ودوافع الأفعال المُعلن عنها والمخفية، وإلى فاعلية اللاعبين وموقعهم في المجالات الاجتماعية والسياسية. بعبارة أخرى، نحن بحاجة إلى التصدي للتحديات التي تفرضها سياقات من شأنها التضييق على طموحاتنا أو قبولتها.

وكما تقول "ويندي براون": "من المستحيل إصدار حكمًا عامًا حول «القيمة السياسية

استخدام وتوظيف الخطاب الحقوقي في سياقات غريبة لتسويغ التدخل الإمبريالي، قد أدى إلى تلطيح هذا الخطاب إلى حد كبير. ويُعد خطاب "لورا بوش" الشهير حول إنقاذ النساء الأفغانيات لتسويغ الغزو الأمريكي لأفغانستان، مثالاً ممتازاً على هذا التلاعب الإمبريالي المغرض. ولكن، من المهم الوعي بأن هذه امرأة استغلت الأجنحة الحقوقية من موقع قوة لتسويغ حرب عدوانية. علاقات السلطة هنا واضحة: إنه الطرف القوي الذي يقوم باستخدام المقاربة الحقوقية. لكن، عندما يتكلم مدافع عن الحقوق في مصر أو العراق أو سوريا مستخدماً السلطة الأخلاقية والقانونية للأجنحة الحقوقية العالمية للدفاع عن الحقوق في بيئة سياسية شديدة التوتر والاضطهاد، فهو يفعل ذلك في موقع مختلف تمامًا. يمثل المدافع عن الحقوق في هذه الحالة الحلقة الأضعف في مقياس السلطة، إذ أنه في مواجهة نظام استبدادي لا يحترم القانون ولا يطبقه في غالب الأحيان. هذا المدافع أو المدافعة عن الحقوق يكون بالفعل صوت المستضعفين والذين لا صوت لهم، وينطق بالحق في وجه القوة.

من كونها مهمة ومحقة بحد ذاتها في فضح الأجنحات والخطابات الإمبريالية، إلا أنه عادة ما تزلّ في سعيها حينما تتوجّه إلى جهات فاعلة تعمل في سياقات استبدادية ما بعد كولونيالية، حيث يكون الموقع السلطوي للمدافعين والمدافعات عن الحقوق ضعيفاً، وهذا تعبير مخفف. هؤلاء المدافعين والمدافعات عن الحقوق عادة ما يكونون معرضين لحملات تشهير بذريعة الخصوصية الثقافية والحفاظ على السيادة. في واقع الأمر، إن النقد المناهض للإمبريالية الموجه إلى الخطابات الحقوقية لا يُستخدم من قبل أناس انتهكت حقوقهم ("شانوك" ٢٠٠٠، ص ١٦). ففي مصر، استخدمت الأنظمة الحاكمة مراراً وتكراراً النقد المناهض للإمبريالية من أجل "تأميم"، الجهود المبذولة من قبل جماعات حقوق الإنسان المدافعة عن الحقوق الشاملة لكل المواطنين والخط من شأنها، وذلك عبر «التلاعب بخطاب حقوق الإنسان وإساءة توظيفه للمحافظة على شرعيتها المتهاوية ("عبد الرحمن" ٢٠٠٧، ص ٢٨٦).

إنّ النقد المناهض للإمبريالية يعيد إنتاج الثنائية المتضادة بين العالمية والخصوصية الثقافية. فمما لا شك فيه أنّ إساءة

ملاحظات ختامية

إن الدعوة إلى التورخة والتركيز على التباينات العالمية والمحلية في علاقات القوة هي بصراحة تحديات هائلة ومسؤولية كبيرة، إذ تتطلب إعادة تقييم مستمر لمقاربتنا الناقدة وعدتنا في فهم العالم. ومن منظور نسوي مناهض للسلطوية ومتجذر في النظرية والتطبيق، سيكون بمقدورنا تجنب شراك أن تتحول أطرنا التفسيرية إلى عقيدة حاكمة.

خلال تعققي بالنقد المناهض للامبريالية للحركات الحقوقية في سياقات ما بعد كولونيالية، قمت بإلقاء الضوء على الحاجة إلى وضع أسس جيوسياسية للنظريات التي تتناول التجسيدات العالمية والتباينات في علاقات القوة في سياقات مختلفة. لقد خطأت ميل النقد النسوي المناهض للامبريالية إلى إغفال عواقب وتداعيات المواقع المختلفة للمدافعات عن الحقوق في سياقات مختلفة ودعوت إلى الانتباه إلى السياق كضرورة لسد الفجوة بين النظرية والتطبيق. فوضع السياق في هذه الحالة له بعد جغرافي وتاريخي على حد سواء؛ إنه متعلق بتفاصيل نضال محدد في موقع معيّن وفي لحظة تاريخية محددة. لذا، وضع السياق سوف يسلط الضوء على مقياس السلطة في مختلف المواقع الجغرافية، كما يمكن أن يساعد في تجنب تفسيرات لا تاريخية للنضالات في سبيل العدالة. وبالرجوع إلى تاريخ الحركات النسوية في مصر، سيكون الأمر لا-تاريخيًا إذا تم التقليل من شأن تفاعل النسوية المصرية ومساهماتها في فهم وصياغة أفكار وحركات حقوقية. بل إنه لفعل لا-تاريخي واختزالي حصر تفاعل الحركة النسوية المصرية مع الخطابات الحقوقية في الزمن الذي أصبحت فيه الأمم المتحدة جهة فاعلة من أجل دعم أجندة حقوق المرأة. فالمسألة إذًا أغنى وذات دلالات أعمق بكثير.